ويسمى ولا خفاء ان لفظ العقل مشترك بين معان كثيرة فذهب الشيخ ابو الحسين
به ههنا العلم ببعض الضروريات اعني الكليات البديهية بحيث يتمكن
من اكتساب النظريات اذ لو كان غير العلم لصح انفكاك كما بان يوجد عالم الا يعقل
وعاقل لا يعلم وهو باطل ولو كان العلم بالنظريات وهو مشروط بالعقل
لزم تأخر الشيء عن نفسه ولو كان العلم بجميع الضروريات لما صح ان يعلم
ما يفقد بعضها لفقد شرطها من الحدقات او الخرنة او نحو ذلك مع
انه عاقل اتفاقا واعترض عليه بمنع الملازمة فان المتغايرين قد يتلازمان
كالجوهر والعرض والملزوم المعلول وقد يمنع بطلان اللازم فان العاقل
قد يكون ذهنه كالنوم وهو ضعيف والاقرب ان العقل قوة
حاصلة عند العلم بالضروريات بحيث يتمكن بها من اكتساب
النظريات وهذا معنى ما قال الامام رحمه الله تعالى انه اعتبر قوة بينهما
العلم بالضروريات عند سلامة الآلات وما قال بعضهم انها قوة بها
يتهيأ بين الامور الحسنة والقبيحة وما قال بعضهم علما الاصوليه انه نور
يقذف به في القلب يستعد به من حيث يشاء اليه درك الحواس الدقيقة حاصلة
للنفس عند آدراك الغريزيات بها يتمكن من سلوك طريق اكتساب
النظريات وهو الذي تسميه الحكماء العقل بالملكة قلت وعلى
مذهب الشيخ يكون العقل المتكلمين في نوعان من العلم اخص من مطلقه
وعلى تقديمها يصح ان يكون لازما للنوع الخاص منها فليتأمل المشاركة
تتفق القابلون بالعلم الغريم على انه واحد يتعلق بمعلومات متعددة
واختلفوا في الحادثة فذهب الشيخ وكثير من المعتزلة الى ان العلم الواحد
لا يمتنع ان يتعلق بمعلومين وهذا هو المعني بقولهم يتعدد العلم
بتعدد المعلوم وذهب بعض الاصحاب الى انه لا يجوز وجعل الامام
الرازي الخلاف مبنيا على الخلاف في تفسير العلم بانه اضافة فيكون
التعلق بها غير التعلق بذاك او صفة ذات اضافة فيجوز ان
يكون للواحد تعلقات بامور متعددة كالعلم القديم ومحل الخلاف
ايضا هو التعلق بالمقصود على التفصيل ومن جهت انه كيف فلا يكون
التعلق بالمجموع المجتمع على الاخر من هذا القبيل مما يلاحظ الاخر
على التفصيل ونوقش الامام في البناء المحل بسطه المطولات الدالة
عند تعدد العلم لاختلاف جواز تعلق العلم به بمعلوم واحد وهل هما
متلازمان فيه خلاف وتفصيل ذلك ان المتكلم حالا هو العالم وتعلقه
هو المعلوم فاذا تعدد المحل تعلم زيد وعمرو بان الصانع قديم فانا نعلم
تعلقات ان جعلنا اختصاص كل منهما بمحله لذاته والا فالاختلاف واذا
تعددت تعلقاتهما فالعلم بتعلقات سواء كان اختصاص كل منهما بمحله

لذاته

لذاته او سواء كان المعلومان متماثلين كالعلم بسوادين او مختلفين كالعلم
بالسواد والبياض اذ لو كانا متماثلين لم يجتمعا في محل واذا اتحد متعلقهما فالجمهور
على انهما مثلان سواء اتحد وقت المعلوم او اختلف اما عند الاتحاد فظاهر
واما عند الاختلاف فلان اختلاف الوقت لا يوثر في اختلاف العلمين كما لا
يوثر اختلاف الوقت وتقدمه وتاخره في اختلاف الجوهرين واعترضه
الآمدي بان الفرق ظاهر فان الوقت ههنا داخل في متعلق العلم كالعلم
بقيام زيد الان وبقيامه غدا ولا خفاء في اختلاف الكل باختلاف الجزء بخلاف
كون الجوهر في زمانين فانه خارج عنه وانما نظير ذلك العلم بالشيء في وقتين
لا العلم بمعلومين مقيد بوقتين هذا واذا تعدد المعلوم واما اختلف وقته
كان متعددا لا محالة واذا اتحد مع تعدد العلم انما يتصور عند اختلاف
وقت العلم والظاهر انهما حينئذ مثلان او عند اختلاف محله وقد
سبق الكلام في انهما حينئذ مثلان او مختلفان والله اعلم ودخل
في قوله فيسمع عالمة تعالى ويسمع انه بنا على ان السمع والبصر نوعان
من العلم كما هو مذهب الاشعري وكذا معنى ورائه ومراده انه ويخبر انه
لكن من حيث الانكشاف واختلاف جهة التعلق كما في عدم اتحاد
الصفات مع ان اتحاد المتعلق لا يوجب اتحادها على ما ستسمعه في
مباحث السمع والبصر ان شاء الله تعالى الخامسة علم من المتن زيادة
العلم كيفية الصفات على ما نه تعالى خلافا لمن نفاها تمسكا بوجوه
الاول انه لو كان كذلك لزم حدوث علمه او قدم علمنا وكلاهما ظاهر
البطلان وجوابه اللزوم انه اذا تعلق علمنا بشيء مخصوص
تعلق به علمه كان كلاهما على وجه واحد وهو طريق تعلق العلم بالمعلوم
لا ان يكون علمه به بطريق تعلق الذات وعلمنا به بطريق تعلق العلم كما في
علمه وعالميته وانما يكون كلاهما على وجه واحد وهو طريق تعلق العلم
بالمعلوم كانا متماثلين فيلزم اجتماع المثلين في الذات والحدوث والجواب
ان تعلقهما من وجه واحد لا بوجه تماثلهما لجواز اشتراك المختلفات
في لازم واحد ولو سلم فانما يثل لا يوجب تماثلهما في اللزوم والحدوث
لجواز اختلاف المتماثلات في الصفات كالموجودات على رأي المتكلمين
الثاني لو كان عالما بالعلم لكان له علوم غير متناهية لانه عالم بما لا
نهاية له والعلم الواحد لا يتعلق الا بمعلوم واحد والا لما صح لنا ان نعلم
كونه عالما باحد المعلومين مع الذهول عن علمه بالمعلوم الاخر والجواز
ان يكون علمه الواحد قائما بها تمام المعلوم المختلفة في الشاهد للقطع
بان علمنا بالبياض مخالف لعلمنا بالسواد ولوجاز هذا لجاز ان يكون
له صفة واحدة تقوم مقام الصفات كلها بان يكون علما وقدرة وحياة

Copyright © University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)